

Distr.: General
7 May 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة

أحبل إليكم طيه التقرير الوطني لهولندا عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المقدم إلى اجتماع الاستعراض الوزاري السنوي المقرر عقده خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً أن تفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس، في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) هرمان شيبير

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة

التقرير الوطني الطوعي لهولندا

الجزء ألف

موجز

١ - ترحب هولندا ترحيباً حاراً بالاهتمام الذي سيولى للمساواة بين الجنسين خلال هذا الاجتماع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فبعد مرور خمسة عشر عاماً على انعقاد المؤتمر الرابع الذي شهد توقيع إعلان ومنهاج عمل بيجين، و ١٠ أعوام على اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، من الواضح أن الكثير قد تحقق، وأن تقدماً مهماً قد أحرز. فتعزيز المساواة بين الجنسين يشكل قوة من أهم قوى التغيير. ومن خلال المساواة بين الجنسين يمكن التعجيل بتحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية اليوم. وبذا، ستمكن من تجاوز سؤال "لماذا" نسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين لتركز على "كيف" يمكن تحقيقها. بيد أنه في الوقت نفسه، لم تطرأ على السياسات أي تغييرات حقيقية. فالهدفان ٣ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية ما زالا أقل الأهداف تقدماً. ولئن كان هدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني رائجاً في مطلع الألفية، فكثيراً ما أدى إلى "الشروط بعيداً" عن تعميم المنظور الجنساني. علينا إذن أن نبين أن مستقبل الإنسانية يكمن في تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تمكيناً فعلياً. وفي هذا الصدد، يتمثل التحدي في إثبات أن الأمر لن يبقى على مستوى النوايا الحسنة، بل إنه حريٌّ بإحداث تغيير حقيقي ومستدام.

٢ - وبالتالي، تدعو الحاجة إلى بذل جهود كبيرة مراراً وتكراراً على جميع المستويات لتبرير التدخلات المصممة لتحقيق ما تم الاتفاق عليه دولياً من أهداف وغايات منذ سنوات خلت. وعلى مدى السنوات الماضية، اتخذت عدة مبادرات جديدة لكسر حلقة "السأم من فكرة المساواة بين الجنسين". ويبقى التحدي هو إثبات أن الأمر ليس مجرد لغو، بل إنه حريٌّ بإحداث تغيير حقيقي ومستدام.

٣ - وتدعو الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود للارتقاء إلى مستوى جديد وإحراز تقدم حقيقي. ومن الممكن بلوغ الأهداف شريطة اجتماع الإرادة السياسية والمهارة القيادية والالتزام على أعلى مستوى، بالإضافة إلى الخبرة ووضوح السياسات والتمويل الكافي. لذلك، حددت هولندا المساواة بين الجنسين هدفاً أساسياً لسياسة الحكومة. وعليه، يجري

رصد كل هذه العناصر بشكل نشط، ثم يبلغ البرلمان بالاستنتاجات. ويتمثل التحدي في إبقاء هذه الجذوة متقدة، وتوسيع نطاق إشعاعها على الصعيد الدولي.

٤ - وقد شهدت هولندا منذ عام ٢٠٠٧ تجدد الاهتمام بتحقيق المساواة بين الجنسين على المستويين المحلي والعالمي على السواء. فعلى المستوى المحلي، ينصبّ الاهتمام أولاً على زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة: نظراً لارتفاع نسبة الهولنديات اللاتي يعملن بدوام جزئي، تظل نسبة النساء الهولنديات المشاركات في القوى العاملة بدوام كامل من أدنى النسب في أوروبا، وتبلغ نسبة النساء الهولنديات المستقلات اقتصادياً ٤٥ في المائة فحسب. وثانياً، يولّى اهتمام خاص للنساء والفتيات المنتميات لأقليات عرقية، وللصعوبات المحددة التي تعوق مشاركتهم الكاملة في المجتمع الهولندي. وثالثاً، ينصب التركيز على مكافحة العنف المنزلي الموجه ضد النساء والفتيات، والعنف الجنسي، والاتجار بالأشخاص، وجرائم الشرف، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٥ - أما على المستوى الدولي، فالسياسة الهولندية في مجال المساواة بين الجنسين مصممة وفقاً للإطار التنفيذي لفرقة عمل مشروع الأمم المتحدة للألفية المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين. وقد تم تحديد سبعة مجالات للتدخل، هي: توفير تعليم ما بعد المرحلة الابتدائية للفتيات؛ وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ والاستثمار في هياكل أساسية لتخفيف أعباء المرأة والفتاة فيما يتصل بعامل الوقت؛ وضمان حقوق المرأة والفتاة في الملكية والميراث؛ والقضاء على انعدام المساواة بين الجنسين في مجال العمل؛ وزيادة مشاركة المرأة في العمل السياسي؛ وأخيراً، مكافحة العنف المرتكب ضد المرأة. ويولى اهتمام خاص لقضية المرأة والسلام والأمن: ففي عام ٢٠٠٧، بدأ تنفيذ خطة عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأدى تجدد الاهتمام بالمسائل الجنسانية إلى ضخ استثمارات إضافية في هذا المجال: تم تخصيص مبلغ إضافي يزيد على ٣٠٠ مليون يورو. واستثمر حوالي نصف هذا المبلغ في تعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ومكافحة الوفيات النفاسية، وتم استثمار ٧٠ مليون يورو في تمويل صندوق جديد خاص بالهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، يعنى بدعم أنشطة تمكين المرأة في جميع أنحاء العالم.

٦ - وقد تعزّز تركيز السياسات العامة على المسائل الجنسانية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية عن طريق اعتماد مجموعة من الأولويات التي تحدد سياسة هولندا في مضمار التعاون الإنمائي. والأهداف الإنمائية للألفية هي لب هذه السياسة. أما المبدأ الرائد في تنفيذ هذه السياسة فيتجلى في فكرة أن المسؤولية عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لا تقع على

عائق وزير التعاون الإنمائي فحسب، بل يتشاطرها جميع أصحاب المصلحة في المجتمع: جميع الوزارات، والقطاع الخاص، والمجتمع ككل.

٧ - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن السياسات الهولندية في مجال التعاون الإنمائي والمواضيع الأربعة ذات الأولوية التي تم تحديدها على أساس تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لذلك، يركز التعاون الإنمائي الهولندي على الأمن والتنمية، والنمو الاقتصادي والإنصاف، والمناخ، والاستدامة والطاقة، والمساواة بين الجنسين. وليس القصد من هذا التقرير تقديم بيان مستفيض عن التعاون الإنمائي الهولندي، بيد أنه يركز تركيزاً شديداً على السياسة التي تنتهجها هولندا إزاء المساواة بين الجنسين.

لمحة عامة عن سياسة هولندا في مجال التعاون الإنمائي

٨ - يشكل التعاون الإنمائي وحقوق الإنسان ركيزتين أساسيتين من الركائز التي تقوم عليها السياسة الخارجية لهولندا. وهولندا هي واحدة من الجهات المانحة القليلة المنضوية تحت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تنفق ما نسبته ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التعاون الإنمائي (بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٩ ما قدره ٤,٦ بلايين يورو). ووضعت الحكومة الأهداف الإنمائية للألفية في صميم سياستها الدولية. وتم إعداد مشروع اسمه مشروع مجلس الوزراء (مشروع عام ٢٠١٥) بهدف تعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعطى ذلك دفعة قوية للجهود الرامية إلى إيجاد شركاء جدد ونهج جديدة في مجال التنمية، في شكل ما يسمى باتفاقات الألفية. وتشمل هذه الاتفاقات شراكات بين القطاعين العام والخاص، تضم طائفة عريضة من أصحاب المصلحة في المجتمع بأسره، بما في ذلك القطاع الخاص، ومعاهد المعرفة، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية، وهي تبين المشاركة الواسعة للجمهور في مسألة التنمية.

٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قُدمت إلى البرلمان الهولندي رسالة سياسات، عنوانها اهتمامنا المشترك: الاستثمار في التنمية في عالم متغير. ويتجلى جوهر الرسالة في اعتماد نهج سياسي إزاء التعاون الإنمائي، يتمثل في تشديد التركيز على عمليات المساءلة وإعمال حقوق الإنسان والإنصاف على الصعيد المحلي.

١٠ - واستناداً إلى تقييم التقدم المحرز في مجال الأهداف الإنمائية للألفية والمشاورات الواسعة مع المجتمع المدني، تم تحديد أربعة مواضيع تقتضي تكثيف الجهود، هي كالتالي:

ألف - الأمن والتنمية

١١ - في غياب جهد دولي أكثر فعالية، لن يتأتى بلوغ أهداف الألفية في البلدان المتضررة من النزاع، وستبقى المخاطر محدقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي. لذا، فمن مصلحة الأمن البشري توفير الدعم للبلدان المتضررة من النزاع، بل إن هذا الدعم يخدم أيضاً المصلحة الذاتية المستنيرة، المتمثلة في مكافحة عدم الاستقرار العالمي الذي يقوّض الأمن الإقليمي والوطني. وتنفذ هذه السياسة أساساً عن طريق المنظمات المتعددة الأطراف، وتستلزم تقديم الدعم تحديداً لتحسين الحالة الأمنية في تلك البلدان، وبناء الدولة، والنهوض بالتنمية. ومن الأمور ذات الأهمية التي تشغل بال هولندا كغالبية أن تركز البرامج الاجتماعية - الاقتصادية في تلك البلدان أيضاً على تعزيز المساواة بين الجنسين، وفقاً لخطة العمل الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

باء - النمو الاقتصادي والإنصاف

١٢ - كثيراً ما يعتبر النمو الاقتصادي هو القوة الدافعة لعملية التنمية. بيد أن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لتحقيق التنمية الطويلة الأجل والحد من الفقر على نحو هيكلي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن يركز النمو الاقتصادي على قاعدة عريضة، وأن يرتبط بسياسات تحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وترمي السياسة الإنمائية التي تنتهجها هولندا إلى دعم النمو والإنصاف على حد سواء. فهي تتبع نهجاً متكاملًا بتركيزها على عدة مستويات ومجالات للسياسة العامة، مع الاهتمام بالفقراء على وجه الخصوص. ولما كان تحسين مناخ الأعمال يتسم بأهمية كبيرة في هذا الصدد، فقد أولي اهتمام خاص للنهوض بالقطاع العام (سياسة الاقتصاد الكلي والحكم الرشيد)، وتنمية القطاع الخاص (إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق وتحسينها، وتطوير القطاع المالي وهياكله الأساسية، والنهوض بالمهارات والمعارف في هذا المجال).

جيم - الاستدامة، والمناخ، والطاقة

١٣ - سعيًا إلى التصدي لشقّي الأزمات المتصلة بتدهور البيئة وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والنقص الخطير في إمدادات الطاقة، وُضعت التنمية المستدامة والطاقة المتجددة والتكيف مع تغير المناخ في صدارة جدول أعمال هولندا. وتقدم هولندا الدعم إلى البلدان النامية في مجال الإدارة المستدامة لمواردها الطبيعية، وإتاحة فرص الوصول إلى مصادر طاقة موثوقة ونظيفة ومتجددة، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ويشكل التزامها المستمر بإتاحة الفرصة لما عدده ٥٠ مليون شخص للحصول على مياه مأمونة ومرافق صحية

محسنة بحلول عام ٢٠١٥ مساهمة مهمة في كفالة الصحة والكرامة والرفاه للمواطنين والبيئة التي يرثونها بها بقاءهم.

دال - كفالة المساواة في الحقوق والفرص للمرأة، بالإضافة إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

- ١٤ - سيجري تناول هذا الموضوع في الجزء بء نظرا لأنه محور تركيز هذا التقرير.
- ١٥ - وبغية زيادة تركيز البرنامج الثنائي وفعاليته، تم تخفيض عدد الشركاء على امتداد السنين. وصُنفت البلدان الشريكة المتبقية البالغ عددها ٤٠ بلدا في ثلاث فئات، هي: (١) التنفيذ المعجل للأهداف الإنمائية للألفية؛ (٢) الأمن والتنمية؛ (٣) العلاقة الموسعة. وسيجري تدريجيا إنهاء علاقة التعاون الإنمائي مع سبعة بلدان بحلول نهاية عام ٢٠١١.
- ١٦ - الفئة ١: التنفيذ المعجل للأهداف الإنمائية للألفية - طُلب إلى السفارات الهولندية في بلدان هذه الفئة أن تركز برامجها بصورة أكثر دقة، ومبعث ذلك في جانب منه الالتزام بمدونة الاتحاد الأوروبي لقواعد السلوك. وسيستمر التقييد بالاتفاقات القائمة، ومنها مثلا ما تنص عليه استراتيجية المساعدة المشتركة. وثمة أيضا مجال لتقديم الدعم العام أو القطاعي للميزانية، شريطة أن يكون ثمة ما يبرره في سجل تتبع المعاملات (أداة تحليل داخلية).
- ١٧ - الفئة ٢: الأمن والتنمية - تدور المساعدة الهولندية في هذا المجال حول أربعة تدخلات أساسية، هي: المساعدة الإنسانية الموجهة لتوفير الخدمات الأساسية؛ ودعم الحكم الرشيد وحقوق الإنسان (بما في ذلك العدالة الانتقالية)؛ وتقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن بغية كفالة الأمن الأساسي؛ وتقديم الدعم لإعادة الإعمار الاجتماعي - الاقتصادي. وفي عام ٢٠٠٨، أنشأت وزارة الخارجية وحدة معنية بالدول الضعيفة وبناء السلام من أجل مد هذه الدول بالدعم اللازم. والوحدة تعمل بشكل وثيق مع السفارات والوزارات الهولندية الأخرى، ومع الشركاء الوطنيين والدوليين.
- ١٨ - الفئة ٣: العلاقة الموسعة - وفقا لما يوحي به هذا العنوان، تتسم العلاقات مع البلدان المنضوية تحت هذه الفئة باتساع قاعدتها، على أن التركيز سيتحول في نهاية المطاف عن التعاون الإنمائي. فالهدف هنا يكمن في حصر المساهمات الثنائية في قطاعين/موضوعين لا غير.
- ١٩ - وتمشيا مع أولويات السياسة العامة المرسومة في الوثيقة المعنونة اهتمامنا المشترك، كان علينا أن نعيد التفكير في أسلوب تنفيذ سياساتنا، ونخفض هذا التفكير عن بلورة "الصيغة ٢ من برنامج تحديث التعاون الدولي"، التي قدمها وزير التعاون الإنمائي في عام

٢٠٠٨. فالتعاون الإنمائي بات يجري في سياق عالم متغير يقتضي وضع سياسات متسقة بشأن القضايا العالمية، وبذل قصارى الجهد لكفالة الفعالية. وهولندا جهة مانحة رائدة في مجال اتساق السياسات لأغراض التنمية. وتم توقيع مذكرات مع وزراء آخرين بشأن الهجرة والتنمية والزراعة والتنمية الاقتصادية الريفية والأمن الغذائي. وصدرت أيضا مذكرات للسياسات العامة بشأن الدول الضعيفة والمعونة المتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني، بوحى من الصيغة ٢ من برنامج التعاون الدولي الحديث، بغية زيادة الانفتاح واتساق السياسات لأغراض التنمية والتفاعل في إطار البرنامج الإنمائي الهولندي.

التعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف

٢٠ - صدرت في عام ٢٠٠٩ رسالة سياسات عامة تحدد وجهات نظر هولندا بشأن التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف. وتتلخص الرسالة إلى أن المشاكل العالمية، من قبيل الأزمة المالية وأزمة الغذاء وأزمة المناخ، تشدد على ضرورة توطيد التعاون المتعدد الأطراف. وقد دفعت هذه العوامل كافة إلى تكثيف ما تبذله هولندا من جهود في مجال التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف على مدى السنوات المقبلة. وهولندا مؤيد قوي لإصلاح الأمم المتحدة، وهي تركز جهودها على إقامة نظام للتعاون المتعدد الأطراف يتسم بالفعالية والكفاءة ويراعي البيئة الدولية الجديدة والاحتياجات المتغيرة للبلدان النامية. ويجب أن تصبح المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف بشكل متزايد قناة التعاون المفضلة، على أن تلي الشرط الصارم المتمثل في العمل بفعالية وكفاءة. وستكافأ أنجع المؤسسات وأفضلها أداءً عن طريق منحها تبرعات منتظمة بشكل غير مسبوق في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية مع خفض التخصيص.

التعاون مع المجتمع المدني الهولندي

٢١ - إن هولندا مناصر قوي لمنظمات المجتمع المدني لأننا مقتنعون أن التغيير الحقيقي لا ينبع إلا من داخل المجتمعات ذاتها. لذا، تمر عبر هذه المنظمات نسبة مجموعها ٢٢ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي عام ٢٠٠٩، شهد نظامنا الخاص بتمويل المنظمات غير الحكومية الهولندية تحولا رئيسيا. فاستنادا إلى الحوار الموسع الذي أجري مع منظمات المجتمع المدني بشأن السياسات العامة، تم وضع مذكرة سياسات عامة في مجال العمل مع المجتمع المدني. وجوهر هذه المذكرة هو كفالة تحسين التكامل مع برنامجنا الثنائي في البلدان الشريكة، وتنظيم التعاون حول مواضيع محددة ذات أولوية. وفي سبيل تحديث تمويل المنظمات غير الحكومية، يفرض النظام الجديد للاشتراك في التمويل (ابتداء من عام ٢٠١١) شرط إنفاق ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من التمويل في البلدان الشريكة لهولندا. وعلاوة على

ذلك، طُلب إلى المنظمات غير الحكومية الهولندية إعداد مقترحات التمويل بالتعاون مع بعضها بعضا حول مواضيع محددة بغية إقامة تحالفات بين منظمات المجتمع المدني، تحقيقا لمزيد من الاتساق والتنسيق في الجهود المشتركة.

تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة: زيادة تأثيرنا على الصعيد الميداني

٢٢ - تؤيد هولندا تأييدا قويا إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرام لما يتضمنانه من مبادئ توجيهية لتحسين تقديم المعونة وتأثيرها. ويتجسد تأييدها في المشاركة بنشاط في الفرقة العاملة المعنية بفعالية المعونة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفي مناصرة تلك المبادئ على المستوى القطري. وفي عام ٢٠٠٩، وضعت هولندا الصيغة النهائية لخطة عمل هولندا من أجل تنفيذ إعلان باريس وبرنامج عمل أكرام وعملت على تعميمها، وستوجه هذه الخطة عملية التنفيذ خلال السنوات المقبلة. وعقدت مؤتمرات بالفيديو مع السفارات في البلدان الشريكة التي تربطها بهولندا علاقات إنمائية طويلة الأمد والتي شاركت في رصد تنفيذ إعلان باريس. وفي تلك المؤتمرات، ناقش عدد كبير من المشاركين من السفارات والمقر القيود التي تعيق المضي قدما في تنفيذ برنامج عمل فعالية المعونة والفرص التي يتيحها البرنامج. وتمخض النقاش عن تحديد الأولويات حسب البلدان، من ناحية، وتحديد عدد من الإجراءات لاتخاذها على مستوى المقر، من ناحية أخرى. وترمي الإجراءات التي جرى تحديدها إلى ما يلي: (أ) تقديم الدعم إلى البلدان الشريكة لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها إزاء إعلان باريس؛ (ب) وبذل جهود إضافية لتحسين أدائنا نحن (على مستوى السفارة أو المقر)؛ (ج) وبذل الجهود لتحسين الاتصال بين المقر والميدان، سواء في إطار شبكتنا نحن أم عن طريق التفاعل مع الوكالات الأخرى.

الجزء باء

المساواة بين الجنسين: ”تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا والالتزامات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة“

مقدمة

١ - إن هولندا طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٩. وقد استعرضت لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التقرير المرحلي الخامس لهولندا في شباط/فبراير ٢٠١٠، بعد أن قطعت هولندا نصف المسافة في مسيرتها صوب تنفيذ سياسة التحرر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. ويرد موجز هذه السياسة في هذا التقرير، مع التركيز على البعد الدولي.

١ - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهولندا

٢ - تتسم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بأهمية قصوى في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد العالمي. والدول الأطراف ملزمة قانوناً بتنفيذ أحكام الاتفاقية، وبمقدورها أن تخضع بعضها بعضاً للمساءلة في هذا الشأن. وقد قدمت هولندا تقريرها المرحلي الخامس عن الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وكانت ردود فعل اللجنة متباينة.

٣ - فقد أثنت اللجنة على هولندا لما تقدمه من دعم إلى منظمات حقوق المرأة، ولإدماجها نهجاً جنسانياً في كامل برنامجها للتعاون الإنمائي. وأعربت اللجنة عن تقديرها للمبادرات المتخذة على الصعيد الوطني لمكافحة العنف المتزلي، وتشويه الأعضاء التناسلية للمرأة، وجرائم الشرف، وكذلك التمييز القائم على الميول الجنسي. وأخيراً، أشادت اللجنة بإنشاء فرقة العمل المعنية بالاتجار بالبشر.

٤ - بيد أن اللجنة شعرت بخيبة أمل إزاء المتابعة المحدودة لتوصياتها السابقة، ولا سيما فيما يتعلق بالترويج للاتفاقية، وبروتوكولها الاختياري، والملاحظات الختامية السابقة للجنة. وأسدت اللجنة النصح أيضاً لمملكة هولندا^(١) بأن تضع استراتيجية وطنية لتنفيذ الاتفاقية. فمن اللازم تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً تاماً لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في هولندا. وحثت اللجنة هولندا أيضاً على الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

(١) تشمل هولندا، وجزر الأنتيل الهولندية، وأروبا.

وأخيراً، أعربت اللجنة عما يحدها من أمل في أن تواصل هولندا دورها الريادي على الصعيد العالمي في مجال تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

٢ - سياسة هولندا في المجال الجنساني للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١١

٥ - تجدد الاهتمام بالمساواة بين الجنسين منذ عام ٢٠٠٧ على الصعيدين المحلي والعالمي على السواء. وترد تفاصيل السياسة الجنسانية الوطنية، المعروفة في هولندا باسم سياسة التحرر، في ورقة السياسة الحكومية المعنونة إتاحة مزيد من الفرص للمرأة، سياسة التحرر للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١١. وتساهم مختلف الوزارات في تنفيذ هذه السياسة على نحو شفاف وقابل للتحقق منه قدر الإمكان. وفي عام ٢٠١٠، ستوجه كل وزارة إلى البرلمان تقرير استعراض منتصف المدة الذي يبين النتائج المحققة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، ويستكشف الفرص الجديدة. وسيشكل استعراض منتصف المدة أساس السياسة الجنسانية للحكومة المقبلة. وتركز السياسة الحالية على المواضيع التالية:

٢-١ مشاركة المرأة في القوى العاملة

٦ - إن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في هولندا هو الأعلى في أوروبا. بيد أن معظم الهولنديات يعملن بدوام جزئي: تعمل نسبة ٣١ في المائة من الهولنديات أقل من ٢٠ ساعة في الأسبوع^(٢). لذلك، فمعدل مشاركة المرأة الهولندية في القوى العاملة بدوام كامل هو من أدنى المعدلات في أوروبا. ومن العسير تغيير ثقافة "واحد ونصف" السائدة في هولندا، حيث الرجال أميل إلى العمل بدوام كامل والنساء بدوام جزئي. ونتيجة لذلك، ففي عام ٢٠٠٧، تقاضى ٤٥ في المائة من النساء فحسب، المتراوحة أعمارهن بين ١٥ و ٦٤ سنة، ما يكفي لإعالة أنفسهن، مقارنة بنسبة ٧٠ في المائة من الرجال. وخلال السنوات الثلاث الماضية، بذلت الحكومة الهولندية جهوداً متضافرة لعكس هذا الوضع.

٧ - وطبقت بعض الحوافز المالية في المجال الضريبي على نحو يجعل عودة المرأة إلى سوق العمل أو زيادة ساعات عملها أكثر إداراً للربح لها. وأنشأت الحكومة فرقة عمل معنية بزيادة ساعات العمل بالدوام الجزئي بغية تحفيز النساء اللائي يعملن أقل من ٢٤ ساعة في الأسبوع على زيادة عدد ساعات عملهن. وتفيد آخر البيانات المتوافرة أن معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة شهدت زيادة متواضعة، حيث انتقلت من ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٦١ في المائة في عام ٢٠٠٨.

(٢) المصدر: www.e-quality.nl.

٨ - وتحفز الحكومة على وجه الخصوص النساء اللاتي يباشرن أعمالاً حرة، وذلك عن طريق إنشاء مرفق لتقديم القروض الصغرى على سبيل المثال. ومن المقرر زيادة نسبة مشاركة المرأة في بعثات التجارة الدولية من ١٠ في المائة إلى ٢٠ في المائة. وثمة تحد آخر يتمثل في الجمع بين العمل ومسؤوليات رعاية الأطفال. ويتطلب ذلك الأخذ بنظام ساعات العمل المرنة، وزيادة العمل عن بُعد، وزيادة فترة الإجازة الوالدية، وتحسين نوعية الرعاية المقدمة للأطفال، واتخاذ ترتيبات بشأن الرعاية غير الرسمية والعمل التطوعي.

٩ - ولا تُستغل مواهب المرأة وإمكاناتها بالكامل. ولئن كانت النساء يشغلن ٤٣ في المائة من مقاعد البرلمان الهولندي، فإن نسبة النساء اللاتي يتقلدن مناصب إدارية رفيعة المستوى في القطاع الخاص، بل وأيضا في الجامعات، لا تزال متدنية مقارنة بما عليه الحال في أنحاء أخرى من العالم. وفي عام ٢٠٠٨، تطوَّع ما يربو على ٥٠ منظمة من منظمات القطاع العام وكذلك القطاع الخاص لتوقيع ميثاق يسمى "الارتقاء بالمواهب". وتلتزم المنظمات المشاركة بوضع و/أو تنفيذ استراتيجية واضحة لتعزيز فرص عمل النساء وزيادة نسبة النساء اللاتي يتقلدن مهام إدارية على مستوى مجلس الإدارة. وبلغ عدد الأطراف الموقعة على الميثاق حتى الآن ما يربو على ١٠٠ مؤسسة، بما في ذلك الحكومة الوطنية والجامعات والمستشفيات الجامعية. والعدد في تزايد مستمر. وفي عام ٢٠٠٧، بلغ مجموع دخل النساء ٥٦ في المائة فحسب من مجموع قيمة دخل الرجال. وظلت هذه النسبة دون تغيير مقارنة بعام ٢٠٠٣^(٣). وتشير آخر الإحصاءات المتعلقة بالفجوة في الأجور بين الرجل والمرأة إلى أن المرأة تتقاضى دخلا يقل بنسبة ٢٠,٨ في المائة عن دخل الرجل في هولندا، في حين أن هذه النسبة تبلغ ١٦,٥ في المائة على المستوى العالمي^(٤). وتلتزم الحكومة أيضا بردم الفجوة القائمة في الأجور بين الرجال والنساء.

٢-٢ النساء والفتيات المنتميات لمجموعات الأقليات العرقية

١٠ - تشكل النساء المنتميات لأقليات عرقية ١٠ في المائة من نسبة النساء في البلاد. وبرغم ما تحقق من تحسينات هائلة على امتداد السنين، لا يزال في هولندا العديد من نساء الجيل الأول من المهاجرات اللاتي يفتقرن إلى الدراية الكافية باللغة الهولندية، واللاتي تقلّ مستوياتهن التعليمية عن مستوى النساء الهولنديات بوجه عام. وهن لا يشاركن مشاركة كاملة في المجتمع الهولندي. والحكومة تشجع هؤلاء النساء على الاستفادة من الخيارات

(٣) المصدر: www.cbs.nl.

(٤) المصدر: www.loonwijzer.nl.

والإمكانات المتاحة لهم. وقد تم تصميم برنامج ١٠٠١ نقطة قوة في عام ٢٠٠٧ لإفساح المجال أمام ٥٠٠٠٠ من نساء الأقليات العرقية لمزاولة العمل المأجور أو الطوعي. ويجري استخدام نماذج لأدوار النساء والرجال بغية تحفيز الناس على استكشاف خياراتهم وفرصهم واستعمالها. ويتم تشجيع الرجال والآباء على الانضمام إلى العملية.

٣-٢ كفالة الأمن للنساء والفتيات

١١ - تعطى الأولوية للاهتمام بالعنف المتري ضد النساء والفتيات، والعنف الجنسي، والاتجار بالنساء والفتيات وجرائم الشرف، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. فالحكومة ترمي إلى منع وقوع هذه الممارسات وتخفيض عددها. ويعدّ تعزيز الخبرات المهنية اللازمة شرطاً مهماً لتحقيق هذه الغاية. وفي إطار جدول أعمال الوقاية، تم أيضاً تصميم تدخلات لإعداد الفتيات والفتيات للدفاع عن النفس عن طريق التعرف على الحالات غير المأمونة والتعامل معها، وتلقينهم أساليب التعامل مع بعضهم بعضاً بطريقة مسؤولة. ويشمل ذلك الاهتمام بتأثير جنسنة المجتمع على الفتيات والفتيات. فقد تم تصميم تدخلات في مجال السياسات العامة للتصدي للأنشطة التي يمارسها أشخاص يعرفون باسم "الفتيان العاشقين"، الذين يحتالون على الفتيات لحضّهن على ممارسة البغاء. وتواصل الحكومة أيضاً تدخلاتها في سبيل خفض معدلات حمل المراهقات، وتوفير الدعم للأمهات المراهقات. ومن اللازم الترويج للمساواة بين الجنسين في سن مبكرة. وفي هذا الصدد، تضطلع المنظمات الشبابية بدور خاص في تعزيز المساواة بين الجنسين.

٤-٢ السياسة الجنسانية الدولية

١٢ - ما زال القلق يساور هولندا إزاء استمرار التمييز بين الجنسين على الصعيد العالمي، في جميع البلدان وعبر كل القطاعات. وهولندا طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي تؤيد البرامج المتفق عليها دولياً، ومنها مثلاً برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (عام ١٩٩٤)، وإعلان ومنهاج عمل بيجين (عام ١٩٩٥)، والأهداف الإنمائية للألفية (عام ٢٠٠٠).

١٣ - وأكدت الحكومة الهولندية مجدداً في عام ٢٠٠٧ التزاماتها حيال هذا البرنامج في سياق مشروع عام ٢٠١٥. ويرمي هذا المشروع إلى تيسير مساهمة هولندا على الوجه الأمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من منطلق أن هذه المسؤولية تقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص. وتضطلع وزارة الخارجية بالمسؤولية العامة عن تنسيق الجهود الدولية التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد. وتتنبأ حقوق النساء والفتيات وفرصهن (الهدف ٣ والهدف ٥) موقع الصدارة لا في السياسة الإنمائية فحسب، بل وأيضاً

في السياسة الخارجية المتكاملة ككل. وتقتضي معالجة الشواغل الجنسانية على الصعيد العالمي أكثر من مجرد تحقيق الهدف ٣ و الهدف ٥. لذا، قررت هولندا أيضا أن تساهم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وأن تركز على المسائل الجنسانية في جميع مجالات السياسة الخارجية.

٣ - لمحة عامة عن جدول الأعمال الدولي للمسائل الجنسانية

١٤ - لقد تحقّق العديد من الإنجازات على امتداد العقود الماضية في مجال معايير السياسة الدولية ومبادئها التوجيهية. بيد أننا لا نملك عند معاينة الواقع اليومي لحياة العديد من النساء إلا أن نخلص إلى أن تلك الإنجازات ليست كافية بأي حال من الأحوال. وفي تركيزنا على المساواة بين الجنسين، نحن نستند إلى منظور حقوق الإنسان وإلى هدف زيادة الفرص المتاحة للمرأة على السواء. والأمران مرتبطان ارتباطاً عضوياً: فلا حقوق المرأة ستُدنيها من تحقيق المساواة في الحقوق ما لم تُتّح الفرص، ولا الفرص ستؤدي إلى تحقيق نتائج ما لم تتمتع المرأة بحقوقها الأساسية.

١٥ - وفيما عدا الفقرة المتعلقة بسياسة تحرر المرأة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، أُدرجت تفاصيل السياسة الجنسانية الدولية لهولندا، المينة أدناه، في وثائق السياسات العامة التالية:

- اهتمامنا المشترك: الاستثمار في التنمية في عالم متغير، إحاطة مقدمة إلى البرلمان بشأن السياسات العامة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تم اعتماد المساواة بين الجنسين والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية كأولوية ومجال من المجالات الأربعة التي تستدعي تكثيف الجهود، مع تخصيص ميزانية إضافية قدرها ١٢٠ مليون يورو.
- الكرامة الإنسانية للجميع، استراتيجية حقوق الإنسان للسياسة الخارجية، ٢٠٠٧
- خطة العمل الوطنية الهولندية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الوقوف إلى جانب المرأة والسلام والأمن، ٢٠٠٧
- الزراعة والتنمية الاقتصادية الريفية والأمن الغذائي في البلدان النامية، ٢٠٠٨
- الخيارات والفرص: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في السياسة الخارجية، ٢٠٠٩
- العمل معا للتغلب على التحديات العالمية: هولندا والتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف، ٢٠٠٩
- التعاون وعملية التكيف وتحقيق القيمة المضافة، ٢٠٠٩.

١-٣ ضمان التركيز الهيكلي على وضع المرأة في البلدان النامية

١٦ - تؤيد هولندا الإطار التنفيذي الذي صممته فرقة عمل مشروع الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين^(٥)، والذي يركز على (أ) القدرات (التعليم والصحة والتغذية)؛ (ب) والوصول إلى الموارد والفرص؛ (ج) والأمن. وقد اعتمدت المجالات السبعة ذات الأولوية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ٣ والهدف ٥، حيث تم تحديد الهدف ٥ بوصفه مجالاً ذا أولوية في حد ذاته.

١-١-٣ تعزيز فرص التعليم ما بعد الابتدائي للفتيات، مع الوفاء بالتزامات تعميم التعليم الابتدائي في آن واحد^(٦)

١٧ - تنفق هولندا على التعليم ٥٩٢ مليون يورو أو ما يعادل ١٢,٨ في المائة من ميزانيتها الإنمائية. ويولى اهتمام خاص لتعزيز التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي والثانوي والعالي. ويقدم الدعم عن طريق التخطيط القطاعي، مثلاً في مجال توفير التعليم للجميع/مبادرة المسار السريع، بل وأيضاً عن طريق المنظمات غير الحكومية الإقليمية، ومنها مثلاً منتدى النساء الأفريقيات العاملات في حقل التربية والتعليم.

١٨ - وعلى الصعيد القطري، تتراوح التدخلات بين إعداد وتنفيذ نموذج تربوي يراعي الفوارق بين الجنسين، وكفالة توفير مرافق صحية خاصة للفتيات في المدرسة أو تقديم منح دراسية/إعانات مالية للفتيات. وبفضل الحوار مع الحكومات الشريكة، تمكنت الأمهات المراهقات من الالتحاق بالمدارس الثانوية أو العودة إليها (زامبيا). وصارت الدراسات الاستقصائية ونظم البيانات تصمم لكل جنس على حدة، مما يتيح إقامة الدليل على أداء الفتاة في النظام التعليمي.

١٩ - ومن العوامل الرئيسية المعيقة لتعليم الفتيات تزايد العنف ضدهن في جميع المستويات التعليمية. وتقع أعمال العنف في الطريق إلى المدرسة، بل وأيضاً في الصف الدراسي على يد معلمين في المستويات الابتدائي والثانوي والعالي، بالإضافة إلى العنف المرتكب على يد الزملاء الذكور. فتتحدي بلوغ مستوى المساواة بين الجنسين في التعليم يمر عبر معالجة مسألة العنف.

(٥) فرقة العمل المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين، المبادرة إلى العمل: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥.

(٦) يحرص هذا التقرير على استخدام المصطلحات المعتمدة من جانب فرقة العمل المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين.

دعم تعليم الفتيات

تقدم هولندا الدعم إلى صندوق في بوركينا فاسو يُعنى بتغطية مصاريف اقتناء مواد التدريس وبناء المراحيض، مما يمكن صغار الفتيات من الالتحاق بالمدرسة. وساعدت هولندا أيضا بعض البلدان على توفير منح للفتيات (بوركينا فاسو، وكينيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وموزامبيق) ولفئات مستهدفة محددة: الأمهات العازبات (بوليفيا)؛ والنساء من ضحايا النزاع في شمال أوغندا (أوغندا)؛ و ٦٠٠ تلميذة يلزم من بيوتهن لتقديم الرعاية لأحد الوالدين المصاب بالإيدز (جنوب أفريقيا). وبالإضافة إلى توفير المنح لهن، تحرص العاملات الاجتماعيات على التأكد من قدرتهن على مداومة الذهاب إلى المدرسة. ووضعت أشكال شتى لتعليم الكبار، مثلا في اليمن حيث ينفذ برنامج لتوفير التعليم الأساسي للشابات غير الماهرات. وفي زامبيا، تقدم هولندا الدعم إلى الفرع الوطني لمنتدى النساء الأفريقيات العاملات في حقل التربية والتعليم، الذي يتولى تنفيذ طائفة واسعة من الأنشطة لكفالة دأب الفتيات على الذهاب إلى المدرسة. ومنها مثلا توفير السكن المأمون للفتيات اللائي يرغبن في الالتحاق بمدارس ثانوية تفتقر إلى مرافق الإقامة الداخلية، وتشجيع المدارس على أن تصبح مراكز للخبرة الرفيعة عن طريق توفير مرافق أكثر مراعاة للمسائل الجنسية، وتدريب منهاج تعليمي مراعي للمسائل الجنسية، وتوظيف مدرسين مدربين في مجال التعليم المراعي للمسائل الجنسية. ويسدي فرع زامبيا لمنتدى النساء الأفريقيات العاملات في حقل التربية والتعليم المشورة إلى الحكومة، ولا سيما إلى وزارة التعليم، في بعض جوانب مراعاة المنظور الجنساني.

٢-١-٣ الاستثمار في هياكل أساسية لتخفيف أعباء المرأة والفتاة فيما يتصل بعامل الوقت

٢٠ - يشمل الدعم الهولندي إنشاء هياكل أساسية ستتيح تزويد ٥٠ مليون شخص بمياه الشرب النظيفة و ١٠ ملايين شخص بالطاقة المتجددة في عدة بلدان. بيد أن مرافق مياه الشرب المستدامة تتطلب أكثر من مجرد توفير الهياكل الأساسية. لذا، تشدد هولندا على أخذ الاحتياجات المحددة للنساء في الحسبان عند تصميم برامج المياه وتنفيذها (بنغلاديش، وإندونيسيا، وفييت نام، وسورينام). وفي إندونيسيا، نجحت مجموعة من النساء في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحويل استثمارات كانت مخصصة لشق الطرق والري إلى بناء مراحيض وأماكن غسيل عامة.

٢١ - ولدى هولندا صندوق اسمه مرفق الهياكل الأساسية المتعلقة بالتنمية، تبلغ ميزانيته ٨٠٥ ملايين يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، ويعنى بتصميم الهياكل الأساسية العامة في البلدان

النامية وتنفيذها (البناء) وتشغيلها وصيانتها. ويأخذ الصندوق في الاعتبار المساواة بين الجنسين بوصفها معياراً من معايير الاختيار. ويجري حالياً وضع مؤشرات جنسانية للرصد والتقييم ضمن برنامج مرفق الهياكل الأساسية المتعلقة بالتنمية.

٢٢ - ولا بد أن تُصحب الاستثمارات في مياه الشرب باستثمارات في مجال توفير الطاقة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقعت المديرية العامة للتعاون الدولي بهولندا ومنظمة التنمية الهولندية والمعهد الإنساني للتعاون مع البلدان النامية برنامج الشراكة الأفريقية للغاز الحيوي. وخلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣، سيجري تزويد ما يربو على ٧٠ ٠٠٠ أسرة معيشية في ست دول أفريقية (إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وكينيا) بمنشآت محلية للغاز الحيوي. وتبين التجارب التي أجراها المعهد الإنساني للتعاون مع البلدان النامية في كمبوديا (٣ ٠٠٠ منشأة للغاز الحيوي) أن البرنامج له تأثير إيجابي كبير على النساء، حيث لم يعدن بحاجة إلى إنفاق الكثير من الوقت أو المال لتنظيم عملية جمع الحطب أو أنواع الوقود الأخرى. ومن الفوائد الثانوية الكبيرة الناجمة عن هذه العملية الحد من المشاكل الصحية المرتبطة بمواقد الحطب التقليدية.

٣-١-٣ ضمان حقوق المرأة والفتاة في الملكية والميراث

٢٣ - يتبين من البيئة القانونية وبيئة السياسات العامة على وجه العموم أنه في الوقت الذي تقوم فيه قوانين ملكية الأراضي والسياسات العامة ذات الصلة بدور حاسم في تعزيز حقوق المرأة في ملكية الأراضي، فإن هناك قوانين أخرى ذات صلة - تتعلق بالميراث، والحالة العائلية، والعنف المنزلي - تتسم بالقدر نفسه من الأهمية. وفي بنغلاديش وبوليفيا، حصلت العديد من النساء على رسوم ملكية أراض بفضل أنشطة تدعمها السفارات الهولندية. فالحصول على حقوق ملكية الأرض يعزز مكانة المرأة ويعطيها ضمانات للحصول على الائتمان.

٢٤ - وبغية كفالة احترام المساواة في الحقوق، ينبغي أن تكون المؤسسات قادرة على أعمال الحقوق. ويضطلع المعهد الهولندي للجنوب الأفريقي ببحوث مهمة في أفريقيا جنوب الصحراء، ويسخر نتائج البحوث لأغراض التدريب والتوعية والدعوة وتوطيد شبكات المزارعات. وفي المكسيك وأوغندا والهند، تقوم المنظمات غير الحكومية الوطنية بتنفيذ أنشطة تتعلق بحقوق الملكية والميراث. وتقدم هولندا أيضاً الدعم لأحد مشاريع منظمة الأغذية والزراعة في موزامبيق، الذي يوفر التدريب للقضاة والمسؤولين الحكوميين على المستوى اللامركزي في موضوع التشريعات المستدامة وحقوق المرأة. وهذه التطورات تعزز الهياكل الاجتماعية وتساهم في قبول حقوق المرأة وحققها في تقرير مصيرها.

٤-١-٣ القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في العمل

٢٥ - ساهمت هولندا في إدخال تحسينات في التشريعات المتصلة بشروط العمل الثانوية، ومنها مثلاً إجازة الأمومة (جمهورية تترانيا المتحدة واليمن)، ورعاية الأطفال، وساعات العمل، والمعاشات التقاعدية (اليمن)، والنقل الآمن (باكستان)، والتدريب على ممارسة أشكال غير تقليدية للعمل في قطاعي الإنتاج والخدمات (بوليفيا). وهي تساهم أيضاً في تعزيز العمل النظامي والمتكافئ للمراهقات عن طريق الاتحاد الدولي لنقابات العمال. فحسب الاتحاد الدولي لنقابات العمال، قد تكون الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم أوسع بكثير مما توحى به الأرقام الرسمية المتاحة من الحكومات. وتشمل الأسباب التمييز المكشوف بل وأيضاً المستتر الذي يمارس ضد المرأة في سوق العمل وأماكن العمل. فالمرأة تجد نفسها في وضع غير موات، ولا سيما في القطاع الخاص، بسبب نظام الترقيات وعدم وجود حماية للأمومة والأحكام النازمة للإجازة الوالدية للرجال والنساء.

٢٦ - وتعطى الأولوية لتوفير الائتمانات الصغرى للمرأة. فهناك منظمات مثل المروج (Promoter) في بوليفيا، وائتمان المرأة (CrediMujer) في بيرو، والانطلاقة الصغرى (MicroStart) في بوركينافاسو، تُعنى بتقديم الخدمات للنساء حصراً، بدعم من هولندا. وتمول هولندا أيضاً الشبكة المصرفية العالمية للمرأة، التي تضم حتى الآن ٥٤ من وكالات الائتمانات الصغرى والمصارف في ٣٠ دولة، يستفيد منها ٢١ مليون شخص من أصحاب المشاريع الصغرى. وفي جمهورية تترانيا المتحدة، يزيد حجم القروض الممنوحة للمرأة من حجم عملها، بيد أنه لا يكفي لانتشالها من براثن الفقر. ونتيجة لذلك، تقتصر المرأة على ممارسة أنشطة ضيقة النطاق في القطاع غير النظامي، وتضطر إلى أن تكدح لتحصل على زيادة متواضعة في الإيرادات.

٥-١-٣ زيادة حصة المرأة من المقاعد في البرلمانات الوطنية والهيئات الحكومية المحلية

٢٧ - رغم توصية منهاج عمل بيجين بأن تخصص الحكومات للمرأة ٣٠ في المائة من مقاعدها البرلمانية، هناك عدد قليل فقط من البلدان الشريكة التي حققت هذا الهدف. وعلى مدى السنوات الماضية، استثمرت هولندا في تقديم الدعم إلى حكومات البلدان الشريكة من أجل تحقيق هدف مشاركة الرجل والمرأة على قدم المساواة في صنع القرار، وفي تعزيز القدرات الفردية للمرأة لتيسير مشاركتها في المعترك السياسي. وأصبحت المرأة أكثر اعتماداً على الذات بفضل حصولها على معارف بشأن حقوق المرأة في عالم السياسة، وتعلمها

أسلوب الجدل السياسي، وإقامة شبكات لكي تلجأ إليها في أوقات الشدة، عندما تتعرض مثلاً لأعمال ترويع على يد خصوم محافظين.

٢٨ - وكثيراً ما تكون المشاركة في الأعمال المجتمعية هي المدخل المفضي إلى انخراط المرأة في مضمار العمل السياسي الأوسع نطاقاً. وذلك هو الحال في باكستان وإندونيسيا وبنغلاديش، حيث تمثل النساء في لجان إدارة المياه ورابطات الآباء والمدرسين. وقد أُتخذت خطوات أخرى صوب التغيير الثقافي عن طريق تأثير وسائل الإعلام. ففي مصر، أنشأت إحدى المنظمات النسائية وحدة معنية برصد انتهاكات حقوق المرأة في وسائل الإعلام. ونتيجة لذلك، أصبح موظفو وسائل الإعلام أكثر مراعاة للجوانب الجنسانية، مما أدى إلى إجراء مناقشة عامة بشأن مشاركة المرأة في عالم السياسة.

٦-١-٣ مكافحة العنف ضد النساء والفتيات

٢٩ - تدعم هولندا الأنشطة الرامية إلى إرساء المعايير عن طريق الأمم المتحدة، ومنها مثلاً القرارات التي تشترك في تقديمها كل سنة مع فرنسا بشأن العنف ضد المرأة. وهي تقدم مساهمات مالية سنوية إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وساهمت في إنشاء قاعدة بيانات الأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة، من خلال تقديم مساهمة مالية لشعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتقدم قاعدة بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي صارت متاحة على الإنترنت منذ بداية عام ٢٠٠٩، لمحة عامة عن الأحكام القانونية وأفضل الممارسات في أكثر من ١٠٠ بلد. وباتت تشكل مصدر إلهام ذا أهمية لصانعي السياسات وجماعات الضغط في جميع أنحاء العالم.

٣٠ - وفي ثمانية بلدان شريكة في مجال التعاون الإنمائي، وسبعة بلدان أخرى، تقدم هولندا الدعم إلى الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، أحياناً بالاقتران مع شركاء آخرين، لمساعدتها فيما تبذله من جهود للقضاء على العنف ضد المرأة. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي: اعتماد التشريعات ذات الصلة (بنغلاديش وغانا وموزامبيق)؛ والتصدي للإفلات من العقاب (غواتيمالا ونيكاراغوا)؛ ودعم برامج تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون؛ وتعزيز منظمات المجتمع المدني؛ وتدريب العاملين في وسائل الإعلام في مجال العنف القائم على نوع الجنس؛ ودعم برامج التوعية في القطاع الخاص. وفي بلدان مثل إثيوبيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تعمل هولندا بشكل وثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبيل منع العنف المتصل بنوع الجنس، وتجريمه على المستوى الوطني، ودعم الملاحقة القضائية النشطة وتقديم العون للضحايا. وتم في الآونة الأخيرة إعداد دليل

بشأن رصد العنف ضد المرأة والإبلاغ عنه، وباتت تستخدمه البلدان الشريكة وشعبة النهوض بالمرأة.

٣١ - وتشهد العديد من بلدان أمريكا الوسطى ارتكاب أعمال عنف خطيرة بحق المرأة، بما فيها القتل. ولذلك، دعمت هولندا عقد مؤتمر إقليمي لتيسير التعاون وتشجيعه بين الحكومات والسفارات، والمنظمات غير الحكومية الهولندية والمحلية، بهدف القضاء على العنف ضد المرأة. وفي بلدان أخرى، مثل المغرب والجمهورية العربية السورية، تشجع هولندا على إجراء تعديلات في القوانين، وتقديم الدعم لتشديد البيوت الآمنة وصيانتها.

٣٢ - واتخذ العديد من البلدان الأفريقية مبادرات ناجحة لتنظيم حملات ووضع برامج خاصة لوضع حد لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأظهرت البحوث أن الأعراف الاجتماعية القائمة تشكل عقبات تحول دون تحقيق هذا الهدف. ويتطلب القضاء على هذه الممارسات تدخلا منسقا من جانب عدد كاف من الأسر في الوقت نفسه. ومع هجرة المرأة الأفريقية، انتقلت معها ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث إلى جانب الأعراف الاجتماعية المتصلة بها، وذلك بالمعنى الحرفي والجهازي. وتعتبر هولندا ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث انتهاكاً خطيراً لحقوق الطفلة، ولذا جعلتها في عداد الممارسات غير القانونية في التسعينات. وتعاون عدة وزارات في سبيل وضع حد لهذه الممارسة. وتنظر هولندا في أفضل ممارسات البلدان الأفريقية في هذا المجال. وقد تم عرض هذا النهج خلال المؤتمر الدولي بشأن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، المعقد في لاهاي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وذلك مثال على ما يسمى بالتعاون الإنمائي العكسي، الذي يشكل أحد عناصر الأسلوب الجديد الذي تنتهجه هولندا في سياسات التعاون الإنمائي. وفي الآونة الأخيرة، قدمت المفوضية الأوروبية اقتراحاً يتضمن طائفة من الإجراءات في شتى التخصصات بشأن وضع حد لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، من شأنه أن يؤدي إلى اتساق الموقف الأوروبي في هذا المضمار.

٧-١-٣ صندوق الهدف الإنمائي ٣ للألفية: الاستثمار في المساواة^(٧)

٣٣ - تدرك هولندا أن النساء قادرات بأنفسهن على أن يصبحن أهم عامل من عوامل التغيير، ومن ثم، فمن الأهمية بمكان تقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني بغية تعزيز وتوطيد حقوق المرأة وفرصها. وسعيًا إلى تمكين المرأة وتحفيزها على تنظيم مناقشات وطنية، أنشأت

(٧) لم توص فرقة العمل المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين بإنشاء صندوق الهدف الإنمائي ٣ للألفية، وإنما أنشئ بمبادرة من وزارة خارجية هولندا.

هولندا صندوق الهدف الإنمائي ٣ للألفية تحت شعار "الاستثمار في المساواة" من أجل تحسين حقوق النساء والفتيات وفرصهن، وذلك بميزانية مجموعها ٧٠ مليون يورو للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٣٤ - ولقيت المبادرة إقبالا عارما، حيث ورد ما عدده ٤٥٤ طلبا من جميع أنحاء العالم، اتسم الكثير منها بجودة عالية. وفي ضوء الميزانية المتاحة، اضطرت الحكومة إلى الاختيار من بينها، فوقع الاختيار على ٤٥ نشاطا مستوفيا لشروط التمويل. وتركز الأنشطة المختارة على ما يلي: حقوق الملكية والميراث للمرأة؛ والمساواة بين الجنسين في العمل وتكافؤ الفرص في سوق العمل؛ ومشاركة المرأة وتمثيلها في البرلمانات الوطنية والهيئات السياسية؛ ومكافحة العنف ضد المرأة. وتكاد هذه الأنشطة البالغ عددها ٤٥ نشاطا تسير كلها على الطريق الصحيح، وبانت تحقق نتائج مثيرة للاهتمام. ويبرز الإقبال العارم على صندوق الهدف الإنمائي ٣ للألفية ونجاح الأنشطة التي موّلها أن ثمة حاجة غير ملباة إلى تمويل المنظمات غير الحكومية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢-٣ ضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية^(٨)

٣٥ - ترى هولندا أن خفض معدل الوفيات النفاسية، بالإضافة إلى توافر الصحة الإنجابية للجميع، يشكلان هدفين رئيسيين من أهداف السياسة الخارجية. ففي عام ٢٠٠٩، نُشرت تحت عنوان الخيارات والفرص استراتيجية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تواصل الاستناد إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود عام ١٩٩٤. ومن بين عناصرها المهمة النهج القائم على الحقوق، والتركيز على الوقاية، وإيلاء الاهتمام لحالة الفئات الضعيفة وحالة الشباب. وتهدف هذه السياسة تحديدا إلى خفض الوفيات النفاسية والاعتلال. ويشكل عدم إحراز تقدم في هذه المجالات مبعث قلق بالغ.

٣٦ - ويُعزى جزئيا إلى الجهود الهولندية إدراج غاية إضافية بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في إطار الهدف الإنمائي ٥ للألفية، أي إتاحة خدمات الصحة الإنجابية للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وتعمل هولندا على حشد الدعم في أوساط الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والبلدان المستفيدة لزيادة الاستثمارات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وفي هذا الصدد، نظمت هولندا، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان،

(٨) اختارت هولندا هذه التوصية الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين بوصفها مجالا منفصلا من مجالات الاهتمام.

اجتماعاً رفيع المستوى بشأن صحة الأم والهدف الإنمائي ٥ للألفية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وأسفر الاجتماع عن اعتماد دعوة أديس أبابا إلى التحرك العاجل لإنقاذ صحة الأم، التي تتضمن نداء من أجل التركيز على احتياجات المراهقين وتحديد أولويات الاستثمار في تنظيم الأسرة. وبغية المساهمة على نحو جاد في تلبية الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة، تمت زيادة المساهمة الهولندية في البرنامج العالمي لأمن سلع الصحة الإنجابية لتبلغ ٣٠ مليون يورو في السنة.

٣٧ - ونظراً لأن ما يقدر بـ ١٥ في المائة من الوفيات النفاسية هي ناجمة عن الإجهاض غير المأمون، فإن هولندا ترى أن معالجة مسألة الوصول إلى الإجهاض المأمون تتسم بأهمية قصوى. وتحقيقاً لهذه الغاية، تنتهج هولندا أسلوب الحوار السياسي، كما تقدم دعماً نشطاً إلى المنظمات التي تعمل على تعزيز و/أو توفير سبل الوصول إلى خدمات الإجهاض المأمون. وتشمل هذه المنظمات مؤسسة كونسييت، ومؤسسة ماري ستوبس الدولية، ومؤسسة آيباس. وتسهم هولندا من خلال شتى القنوات في تعزيز النظم الصحية الأساسية، بما في ذلك تدريب القابلات، وإدماج استراتيجية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ضمن الخدمات المقدمة، وبذل جهود للحد من تأنيث وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣-٣ ضمان إيلاء الاهتمام بشكل منهجي لآثار بعثات السلام الدولية على نساء المنطقة، والتفكير في تشكيلة الأفرقة الموفدة، عند الاقتضاء

٣٨ - تستثمر هولندا بشكل كبير في مجال المرأة والسلام والأمن. وبعد إشراك المرأة ومساهماتها أمران أساسيان في التدخلات الرامية إلى إنهاء النزاعات وتعزيز الأمن والاستقرار والأمن البشري على الصعيد العالمي. وقد اعتمدت خطة العمل الوطنية الهولندية للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١١ بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتبلغ الاستثمارات المشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني في إطار الخطة ٢٣ مليون يورو (بما في ذلك مبلغ ١٥ مليون يورو المقدم من جانب وزارة الخارجية، منسقة خطة العمل). وأدى التعاون بين وزارتي الخارجية والدفاع إلى إدراج المنظور الجنساني في الإطار التقييمي للمساهمة الهولندية في العمليات. ومن خلال الأنشطة المنفذة في إطار خطة العمل الوطنية، تساهم هولندا في إشراك المرأة في مفاوضات السلام وبرامج التسريح. وبالإضافة إلى ذلك، يولى اهتمام خاص للأبعاد الجنسانية في مجال المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار.

٣٩ - والعمل جارٍ على قدم وساق لاستقدام خبراء في المسائل الجنسانية لأغراض النشر القصير الأجل في مناطق النزاع. وأدى ذلك على سبيل المثال إلى اختيار خبير هولندي في

مجال العنف الجنسي ضد المرأة، ائْتُدب في وقت مبكر من عام ٢٠١٠ للعمل ضمن بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. واضطلعت هولندا بدور رئيسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالعنف الجنسي. وهي تدعم العديد من المبادرات، بما في ذلك تنفيذ النهج الشامل للأمم المتحدة إزاء العنف الجنسي. ويجري التشجيع على إيلاء الاهتمام لإدماج المرأة في عمليات إعادة الإعمار، وذلك في معرض التدخلات الثنائية الهولندية في الدول الضعيفة، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والسودان وأفغانستان. واشتركت هولندا في تقديم قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي يدين استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب، وذلك في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأخيراً، اشتركت هولندا أيضاً في تقديم قرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٤٠ - وقامت هولندا، بالتعاون مع النرويج وفنلندا والسويد، بتكليف خبراء بإجراء دراسة لاستعراض تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في أفغانستان. وتمخضت الدراسة عن تقديم توصيات ملموسة إلى حلف شمال الأطلسي بشأن كيفية إدماج منظور المرأة في السلام والأمن في عمليات الناتو.

تشجيع مشاركة المرأة الأفغانية في العمل السياسي

بفضل التعاون بين وزارة الخارجية الهولندية، ومؤسسة الشواغل الجنسانية الدولية (منظمة غير حكومية هولندية)، ومعهد الأمن الشامل (منظمة غير حكومية أمريكية)، ووزارة الخارجية الأمريكية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تيسّرت مشاركة المرأة الأفغانية في مؤتمر لندن حول مستقبل أفغانستان وتمكنت من مخاطبة المشاركين في المؤتمر. وتعتبر حكومة هولندا أن هذه المشاركة تمثل أول خطوة على درب كفالة مشاركة المرأة الأفغانية في جميع عمليات صنع القرار السياسي بشأن مستقبل بلدها.

٤-٣ التركيز الهيكلي على تحسين وضع المرأة في جميع مجالات السياسة الدولية

٤١ - في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، عكفت لجنة أنشأتها الحكومة الهولندية على استعراض التقدم المحرز في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مختلف الوزارات، بما فيها وزارة الخارجية. وأعرب عن التقدير لمبادرة إدماج منظور جنساني في مجال التعاون الإنمائي، التي يمكن أن تشكل قدوة تحتذي بها الوزارات الأخرى. بيد أنه أوصي ببلورة منظور جنساني لإدماجه في المجالات الأخرى للسياسة الخارجية. واعتمد هذا الاستنتاج أيضاً من جانب لجنة

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ملاحظاتها الختامية المؤرخة شباط/فبراير ٢٠١٠.

٤٢ - وفي غضون ذلك، أصبحت هولندا نشطة للغاية في مجال تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وغدت حقوق الإنسان قضية ذات أولوية بالنسبة لوزارة الخارجية. وتتبوأ حقوق المرأة موقع الصدارة في استراتيجية حقوق الإنسان الحالية، التي تنطبق على جميع مجالات السياسة الخارجية. ومن المقرر إجراء تحليل لجميع الملفات ذات الصلة ضمن السياق الأوروبي لتقييم كيف يمكن لهولندا أن تسهم إسهاما فعالا في المساواة بين الجنسين ضمن عملية الاتحاد الأوروبي في مجالات التعاون الإنمائي والتجارة والسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، تدعم هولندا اعتماد وتنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الشؤون الخارجية. وقد رحبت أيضا بإنشاء المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين.

٤٣ - وتنظر هولندا أيضا في السبل الممكنة لتعزيز التفاعل بين السياسات الوطنية والدولية. وحيثما كان الأمر ممكنا، فإنها تسعى إلى استخدام المؤشرات المعتمدة دوليا لرصد التقدم المحرز في هولندا. وتستخدم التزامات الإبلاغ بموجب المعاهدات و/أو الاتفاقيات الدولية لتقييم السياسات القائمة أو تعديلها. ولا جدال في استمرار أهمية استخدام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بوصفها أساسا للسياسات المحلية، وأيضا في الحوار مع البلدان/المنظمات الأخرى بشأن المساواة بين الجنسين.

٤٤ - ولمنظومة الأمم المتحدة دور حاسم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولعل إنشاء وكالة واحدة قوية معنية بالمساواة الجنسانية في إطار الأمم المتحدة سيسهل الاضطلاع بهذا الدور المهم ويدعمه. وهولندا ملتزمة التزاما قويا بإصلاح الهيكل الجنساني للأمم المتحدة وكفالة بدء العمل بالتنظيم الجنساني الجديد في أقرب وقت ممكن. وحالما يشرع هذا الكيان في العمل، ستضاعف هولندا تمويلها الأساسي الحالي لأعمال الأمم المتحدة في هذا المجال عن طريق هذه المؤسسة المنشأة حديثاً.

٤ - الدروس المستخلصة والتحديات المقبلة

١-٤ الدروس المستخلصة

٤٥ - انعقد المؤتمر الأول للأمم المتحدة بشأن المرأة في مكسيكو سيتي، في عام ١٩٧٥. وبعد مرور خمسة عشر عاما على انعقاد المؤتمر الرابع الذي شهد توقيع إعلان ومنهاج عمل بيجين، وعشرة أعوام على اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، من الواضح أن الكثير قد تحقق

وأن تقدما مهماً قد أحرز. وهناك الآن أدلة كافية على أن تعزيز المساواة بين الجنسين بات يشكل قوة من أهم قوى التغيير. فمن خلال المساواة بين الجنسين، يمكن تسريع تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في الوقت الراهن. وبذا، صار بإمكاننا أن نتجاوز سؤال 'لماذا' نسعى إلى المساواة بين الجنسين لتركز على 'كيف' يمكننا تحقيقها. بيد أنه في الوقت نفسه، لم يسفر ذلك بعد عن إجراء تغييرات حقيقية في السياسات. فالهدفان ٣ و ٥ ما زالا أقل الأهداف الإنمائية للألفية تقدما. ولا يزال صانعو السياسات في العديد من البلدان غير واعين بالتحديات الماثلة، أو غير متأكدين مما ينبغي القيام به، أو مهملين للقضايا العامة الأساسية^(٩). ولئن كان هدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني رائجا في مطلع الألفية، فكثيرا ما أدى إلى 'الشروود بعيدا' عن تعميم المنظور الجنساني. وبذا، صرنا ندرك أننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود للارتقاء إلى مستوى آخر وإحراز تقدم حقيقي. وخلصنا إلى أنه من الممكن تنفيذ الأهداف شريطة الجمع بين الإرادة السياسية والمهارة القيادية والالتزام على أعلى مستوى، بالإضافة إلى الخبرة، ووضوح السياسات، والتمويل الكافي. ولهذا السبب، حددت هولندا المساواة بين الجنسين هدفاً أساسياً لسياسة الحكومة. وقد استثمرنا في تدريب الموظفين ليكونوا أكثر مراعاة للفوارق بين الجنسين. وطلبنا إلى الموظفين والشركاء إعداد سياسات وتدخلات محددة، من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة. ووفرننا موارد إضافية بمبلغ ٣٠٨ ملايين يورو للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وخُصص من هذا المبلغ ١٧٣ مليون يورو لجمال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وبالإضافة إلى هذه الاعتمادات، بلغت مساهمة هولندا في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ زهاء ١٠ ملايين يورو في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة، ومليون يورو في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٤٦ - ونحن حاليا بصدد استعراض التقدم المحرز.

٢-٤ التحديات الماثلة

٤٧ - ما زال الترويج لرسالة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمراً عسيراً. فخطاب المساواة يعجّ بأشكال التحيز. وأولا وقبل الشيء، يميل الناس، رجالاً ونساءً على حد سواء، إلى النظر إلى مسألة المساواة بين الجنسين بوصفها مسألة تخص النساء فحسب. وهذا إغفال لحقيقة أن هذه مسألة اجتماعية، لها آثار واسعة النطاق على جميع الناس في المجتمع. وثانياً،

(٩) ما يسمى سياسة الإهمال، حسب جيفري ساكس في مشروع الألفية.

من السهل تصوير النساء كضحايا لا غير. وما زال يُنظر إلى المرأة كمجموعة مستهدفة يحتمل أن تحتاج إلى المساعدة، وإن كان بشكل اختياري. وبطريقة أو بأخرى، ما زال يشق على الكثير من الناس أن ينظروا إلى المرأة بوصفها طرفاً فاعلاً في حد ذاتها، ناهيك عن كونها النصف الآخر للإنسانية، الذي يمكن أن يساهم في تحسين المجتمع بالقدر نفسه الذي يساهم به الرجل. وثالثاً، هناك تحيز في التفكير بأن ثمة فعلاً تطورات وسياسات وتدخلات "محايدة جنسياً"، تستهدف الرجل والمرأة على قدم المساواة^(١٠). فليس ثمة أي شيء من هذا القبيل. بل على النقيض من ذلك، إن السياسات "المحايدة جنسياً" تنزع إلى تعزيز سطوة الرجل على حساب المرأة.

٤٨ - وبالتالي، تدعو الحاجة إلى بذل جهود جبارة مرارا وتكرارا على جميع المستويات لتبرير التدخلات الرامية إلى تحقيق ما تم الاتفاق عليه دولياً من أهداف وغايات منذ سنوات خلت. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، اتخذت عدة مبادرات جديدة بغية كسر حلقة 'السأم من فكرة المساواة بين الجنسين'، للتدليل على أن مستقبل البشرية يكمن في تمكين المرأة تمكيناً فعلياً وتحسين المساواة بين الجنسين. ويبقى التحدي هو إثبات أن الأمر ليس مجرد لغو، بل إنه حريٌّ بإحداث تغيير حقيقي ومستدام.

(١٠) ليس ثمة منظور جنساني في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ولا في برنامج عمل أكرا.